

Distr.
GENERAL

A/51/364
17 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٧٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: معهد
الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد (انظر المرفق الأول) وتقرير مجلس أمناء المعهد (انظر المرفق الثاني).

المرفق الأول

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - مقدمة ١ - ٢
٣	ثانيا - تنظيم العمل وأساليبه ٣ - ٨
٤	ثالثا - الأنشطة الجارية ٩ - ٥٢
٤	ألف - الأمن الجماعي ١٠ - ٢٠
٧	باء - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار ٢١ - ٣٠
٩	جيم - الدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي ٣١ - ٤٥
١٢	دال - الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ٤٦ - ٤٧
١٢	هاء - خدمات قاعدة بيانات المعلومات والوثائق المحوسبة .. ٤٨ - ٥٢
١٣	رابعا - العلاقات الخارجية ٥٣ - ٥٤
١٤	خامسا - المنشورات ٥٥ - ٥٧
١٦	سادسا - الخلاصة ٥٨ - ٦٠

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بقرارها ٨٣/٣٤ ميم، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ لإجراء بحوث مستقلة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

٢ - والتقرير الحالي مقدم إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٦ من قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، والفقرة ٦ من قرارها ٦٢/٤٥ زاي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اللتين دعي فيهما مدير المعهد إلى تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد. ويتعلق هذا التقرير بالفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦^(١).

ثانيا - تنظيم العمل وأساليبه

٣ - يعتمد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لتنفيذ برنامج بحوثه، على العقود القصيرة الأجل المتصلة بالمشاريع. وفي إطار برنامج البحوث المعتمد، يستأجر المعهد خدمات خبراء أفراد أو منظمات بحوث، أو يقيم تعاوناً معهم. وهو يتصل بمن يرى أنه مؤهل للعمل في مشاريع البحوث التي يقوم بها، ويحدد إطار البحث، ثم يستعرض المخطوطات قبل نشرها وتوزيعها. وللمساعدة في تنفيذ مشاريع البحث، يتم تشكيل أفرقة من الخبراء لكفالة استخدام نهج متعددة الاختصاصات، مع مراعاة مختلف المدارس الفكرية، ويفيد المعهد على نحو كامل من خدمات الأمم المتحدة لأغراض التنسيق والاقتصاد والفعالية من حيث التكلفة.

٤ - ويسمح نظام التوظيف هذا باللجوء إلى الخبراء المرموقين الموجودين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء والاستفادة منهم. كما يسهم في جهود المعهد الرامية إلى توسيع صلاته مع سائر مؤسسات البحوث وفراى الخبراء من جميع أنحاء العالم وفقا للفقرة ٣ من المادة الثانية - ٣ من نظامه الأساسى، التي تشترط أن يتم تنظيم المعهد "بطريقة تكفل المشاركة فيه على أساس سياسى وجغرافى منصف".

٥ - ويتيح برنامج الزمالات العادى للمعهد للباحثون من البلدان النامية الحضور إلى جنيف لإجراء بحوث عن مسائل نزع السلاح والأمن فى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتدرج أعمال الزملاء الزائرين فى المشاريع البحثية الجارية؛ وهم يسهمون بصورة ملموسة فى أنشطة المعهد.

٦ - وبالإضافة إلى برنامج الزمالات، فكثيرا ما يرحب المعهد بالدارسين الزائرين وبالضباط العسكريين القادمين من البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، يقدم عدد من الباحثين الداخليين مساعدة قيمة بغير تكاليف. ويبقى بعضهم لفترات ممتدة، وعاملين دون تفرغ، مقابل أجر متواضع.

٧ - وتشكل التبرعات التي تقدمها الدول والمنظمات العامة والخاصة مصدر التمويل الرئيسي لأنشطة المعهد. ويجري وفقا لأحكام النظام الأساسي للمعهد تقديم إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لمواجهة التكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه.

٨ - وخلال الفترة المستعرضة، تعهدت البلدان التالية بتبرعات للصندوق الاستئماني للمعهد، أو دفعتها بالفعل، وهي: الأرجنتين، إسبانيا، استراليا، ألمانيا، اندونيسيا، البرازيل، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، مالطة، المملكة المتحدة، ميانمار، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة، اليونان. وقدمت المؤسسات التالية هبات إلى المعهد: مؤسسة فورد، ومؤسسة ماك آرثر، ومؤسسة بلاوشيرز، ومؤسسة وينستون، ومعهد الولايات المتحدة للسلم. ويغتنم المعهد هذه الفرصة كي يعرب عن امتنانه لهذه البلدان والمؤسسات على تبرعاتها.

ثالثا - الأنشطة الجارية

٩ - يشمل برنامج البحوث الذي اعتمده مجلس الأمناء في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ثلاثة عناوين رئيسية هي: الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة والدراسات المتعلقة بعدم الانتشار والدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي. وركزت موارد المعهد، على مدار ثلاث سنوات، على هذه الخطوط البحثية. ولا يمكن التقليل من أهميتها للأمن الدولي وصلتها بالمواضيع التي تتناولها المنظمة. وعلى ذلك قرر المجلس، في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٥، الإبقاء على نفس العناوين خلال عام ١٩٩٦ وما بعده، مما يشير إلى الاستمرارية، لكن مع تغيير محاور تركيزها لتتجه إلى مسائل جديدة. وأضيف بند رابع هو: دراسات تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة المكرسة لنزع السلاح. وقد أوقفت الأنشطة المدرجة تحت هذا العنوان إلى حين ورود إيضاح عن توقيت الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وطرائق تناولها.

ألف - الأمن الجماعي

١٠ - يضطلع المعهد تحت عنوان الأمن الجماعي بمشروع رئيسي عن نزع السلاح وحل المنازعات. واعتبارا من عام ١٩٩٤، جمع المشروع تجارب ميدانية من الأفراد المشتركين في تسريح ونزع سلاح الجبهات المتحاربة؛ واستعراض عددا من عمليات السلام التي شهدت محاولات للتسريح ونزع السلاح؛ وبحث النهج والأساليب التي استخدمت للتجريد من الأسلحة؛ وناقش الدور الذي يمكن أن يؤديه نزع سلاح المحاربين في حل المنازعات الداخلية.

١١ - وبدأ المشروع بصياغة وتعميم استبيان مطول على الممارسين في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح والتسريح أثناء عمليات حفظ السلام. وحصل المعهد عند تفسير وتجهيز الردود على الاستبيان على مساعدة من عدد من الضباط العسكريين. وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير كان هؤلاء الضباط هم

المقدم بول مارتن (الولايات المتحدة) والمقدم جاكى بوتجيتز (جنوب أفريقيا) والمقدم إيلكا تيهونن (فنلندا) والمقدم ويلهلمي ثيوفيلو (البرازيل). ورغم أن الردود لا توفر أي أساس للتوصل إلى نتائج إحصائية، فقد أعطت في معظم الحالات فكرة كمية قيمة عن المشاكل والفرص التي تواجه الأفراد العسكريين والمدنيين في الميدان.

١٢ - ونشر المعهد دراسات الحالة الإفرادية التالية لعمليات السلام التي شكلت فيها مهام نزع السلاح جزءاً هاماً من البعثة الأشمل نطاقاً: عملية الأمم المتحدة في الصومال وفرقة العمل الموحدة؛ وعملية الكمنولث في روديسيا في عام ١٩٧٩؛ وقوة الأمم المتحدة للحماية؛ وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا؛ وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛ وعملية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية في ليبيريا. ويجري تجهيز دراسات إفرادية أخرى. ويتولى إجراء كل دراسة باحث مبتدئ تحت توجيه مرشد خارجي وموظفي المشروع. وبذا يتضمن المشروع عنصراً تدريبياً.

١٣ - وتعد مجموعة من الورقات الموضوعية عن العوامل التي تعتبر حاسمة لنجاح أو فشل نزع السلاح وحل المنازعات. وستظهر سبع ورقات في منشور معنون "إدارة الأسلحة أثناء عملية السلام". وتشمل المواضيع التالية: الدقة في تحديد ولايات عمليات حفظ السلام؛ والموافقة والحياد والنزاهة؛ وهل هناك خيار وسط في عمليات دعم السلام؟ مضامين لاحتواء الأزمات ونزع السلاح؛ وحفظ السلام ونزع السلاح؛ اتفاقات السلام وولايات مجلس الأمن ونزع السلاح على الصعيد المحلي؛ وقواعد الاشتباك وهيكل القوات وتشكيلها في عمليات نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ ونزع السلاح بالتراضي في مواجهة نزع السلاح القسري؛ وعمليات السلام المتعددة الجنسيات وإنفاذ نزع السلاح بالتراضي. ونشر المعهد أيضاً مجلداً يركز على المسائل المتعلقة بمنطقة الجنوب الأفريقي: "إدارة الأسلحة الصغيرة وحفظ السلام في الجنوب الأفريقي". والورقات الثلاث الواردة في هذا المجلد هي: الأسلحة الخفيفة وتجارة الأسلحة الدولية؛ ونزع السلاح والأسلحة الصغيرة والمنازعات داخل الدولة؛ حالة جنوب أفريقيا؛ وحفظ السلام في الجنوب الأفريقي: نموذج إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المعهد ورقة عن إدارة الأسلحة في عمليات السلام: جوانب العمليات السيكلوجية والجوانب المتصلة بالاستخبارات.

١٤ - وعقد عدد من حلقات العمل التي تناولت مسائل السياسة العامة. وفي الفترة قيد الاستعراض، تناولت حلقة عمل عقدت في فنلندا اختلاف النظرات الوطنية إلى حفظ السلام وتنفيذ السلام "والمنطقة الرمادية" بينهما. وعقدت حلقة عمل أخرى في مالطة عن تدريب القائمين بحفظ السلام على عمليات نزع السلاح.

١٥ - وبالتعاون مع كويكر هاوس في جنيف، عقد المعهد ثلاث جلسات إحاطة لعرض النتائج الأولية للمشروع والحصول على تغذية مرتدة (فيدباك) تتعلق بهذه النتائج. وركزت جلسات الإحاطة التي حضرها الدبلوماسيون والموظفون المدنيون والمنظمات غير الحكومية في جنيف، على تجربة قوة الأمم المتحدة

للحماية؛ وعلى دراسات الحالة الإفرادية للجنوب الأفريقي؛ وعلى النتائج العملية المستخلصة من تنفيذ أنشطة نزع السلاح أثناء عمليات السلام.

١٦ - ويجري تجهيز ورقتين عن التدريب على عمليات السلام مع تركيز خاص على التسريح ونزع السلاح. وأنشئت قاعدة بيانات لتتبع سهولة الوصول إلى مواد لأغراض التدريب ولتيسير الاتصالات بين مراكز التدريب (الكا تيهونين). ويمكن توسيع نطاق قاعدة البيانات هذه لكي تساعد الخدمات النظامية الأخرى بخلاف القوات المسلحة مثل الشرطة وقوات الدرك وضباط الجمارك. ويمكن أن تؤدي هذه الخدمات أدواراً هامة فيما يتصل بتدفقات الأسلحة عبر الحدود وبالححد من الأسلحة الصغيرة بصفة عامة.

١٧ - وبينما يركز مشروع نزع السلاح وحل المنازعات على العلاقة بين التسريح ونزع السلاح من ناحية وحل المنازعات من ناحية أخرى، تتناول المرحلة التالية دور التسريح ونزع السلاح في استراتيجيات منع نشوب المنازعات. ومشروع المعهد بشأن نزع السلاح والتنمية ومنع المنازعات في غرب أفريقيا ما هو إلا دراسة للطرق الملموسة والعملية لتحسين حالة الأمن في هذه المنطقة وبالتالي تيسير تنفيذ مشاريع التنمية بدءاً بحالة مالي. ويعد المشروع جزءاً من جهد أشمل لمنع نشوب المنازعات تبذله الأمم المتحدة والوكالات المانحة. وهو يعتمد على الأعمال التي بذلتها البعثات التي أوفدها الأمين العام إلى مالي وإلى بلدان أخرى في المنطقة ويحظى بدعم من حكومات كندا والنرويج وهولندا.

١٨ - وعادة ما يمثل تصور نظري جيد - مسبقاً للتوصل إلى توصيات جيدة في مجال السياسة العامة. ولكي تتوافر فرصة معقولة للنجاح، يتعين أن تقوم الإجراءات الوقائية على عدة أسس مثل المعونة الإنمائية والمساعدة البيئية وتنمية المؤسسات السياسية وتدريب الشرطة المدنية والححد من الأسلحة ونزع السلاح. ويعد وجود أساس نظري سليم أمراً مهماً على وجه الخصوص في توجيه الجهود. ومع ذلك، قد تفشل الاستراتيجية الصحيحة بسبب عدم وجود دعم سياسي. ولذلك تدعو الحاجة إلى وجود برامج عمل تكون شاملة وموضوعية بما يكفي لوضع المجتمعات على طريق السلام والتنمية وفيما تظل متواضعة بما يكفي لاستمرارها في إطار الموارد الواقعية. ويبنى مشروع المعهد على نظرية الإجراءات الوقائية التي تأخذ المرحلة الانتقالية من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة نقطة انطلاق لها، وعلى النموذج الذي وضع مؤخراً لانتشار الأسلحة الصغيرة.

١٩ - ويخطط المعهد للتصدي، على وجه التحديد، للمشاكل المرتبطة بمخزونات الأسلحة وتدفقاتها في المنطقة المعنية وبكيفية تحويل الموارد البشرية والمادية لتخدم غايات مدنية. ويمكن للمعهد أن (أ) يساعد في تكييف نهج وأساليب التسريح ونزع السلاح لتلائم الظروف المحددة التي تشهدها المنطقة وتعزيز احتمال أن تعمل هذه الجهود على تنمية المنطقة وأن تسهم بفعالية في ذلك، (ب) تيسر التعاون الإقليمي في مجال تقييد الواردات ومراقبة الحدود. وتتعلق المهمة الأولى إلى حد كبير بدمج النتائج الأولية المستخلصة من مشروع نزع السلاح وحل المنازعات والدراسات التي أجريت عن الأسلحة الخفيفة مع الخبرة الإقليمية المتعلقة بالمواصفات الخاصة ببلدان غرب أفريقيا. أما المهمة الثانية فهي أساساً مسألة

عقد حلقات عمل إقليمية حسب المقترح في تقرير الأمين العام عن مالي يشارك فيها ضباط الجمارك والشرطة وقوات الدرك وغيرهم لدراسة سبل تعزيز التعاون الإقليمي لتقييد تدفق الأسلحة. وينبغي أن يتناول الاجتماع، بالإضافة إلى الشواغل العاجلة، التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها في مراحل لاحقة لضمان مواصلة التعاون بفعالية.

٢٠ - وقد توجه مدير المعهد إلى مالي في نهاية آذار/مارس ١٩٩٦ لإجراء مشاورات بمناسبة احتفال "لهيب السلام"، في تمبوكتو الذي حرق فيه ٦٥٤ ٢ قطعة أسلحة وسجل نهاية الحرب في شمال مالي. ومن المقرر أن تعقد حلقة العمل التي ينظمها المعهد عن الحد من الأسلحة ومنع المنازعات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد عقد اجتماع تحضيري لممثلي اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الخفيفة، التي أنشئت في عدد من البلدان بمبادرة من الأمم المتحدة، في باماكو، مالي في تموز/يوليه ١٩٩٦ بالاقتران مع الحلقة الدراسية التي يجري التخطيط لعقدها في تشرين الثاني/نوفمبر لتتناول العلاقات المدنية العسكرية في ذلك البلد.

باء - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار

٢١ - عندما تدرج إحدى مسائل تحديد الأسلحة في جدول أعمال مفاوضات مؤتمر نزع السلاح، لا يبقى هناك عادة دور آخر لبحوث المعهد. إذ تقوم الأطراف المتفاوضة ذاتها، في سعيها إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل المعنية، باستكشاف الخيارات المحددة بمزيد من التفصيل.

٢٢ - وهكذا فبينما يجري مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، كان آخر منشور أصدره المعهد بشأن هذه المسألة دراسة عن الرصد من الفضاء الخارجي (ورقة المعهد رقم ٣٢، ١٩٩٤). والرصد بواسطة السواتل لم يكن من أساليب التحقق المدرجة في نظام الرصد الدولي للمعاهدة. إلا أنه يمكن أن يوفر شيئاً لا يمكن مطلقاً للوسائل الزلزالية وغيرها أن تفعله: وهو الإنذار المسبق، الذي يتيح للنظام الدولي فرصة وقف الاختبارات الجوفية التي تكون قيد التحضير. وربما يتضح في مرحلة لاحقة أنه جدير بقدر أكبر من الاهتمام.

٢٣ - ويمكن، في مسعى ذي صلة، أن يساعد المعهد على توعية جمهور أوسع بالقضايا التي يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. وقد نظم المعهد، في الفترة المستعرضة، حلقة دراسية للصحفيين عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالاشتراك مع إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة. وقد شارك في الحلقة الدراسية بعض الأطراف الأساسية في المفاوضات. وقد صدرت العروض المقدمة ومحاضر المناقشات في عدد خاص للرسالة الإخبارية للمعهد.

٢٤ - ويفترض على نطاق واسع أن منع المواد الانشطارية سيكون المسألة التالية للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح. ويمكن أن يساعد المعهد، في مرحلة ما قبل التفاوض، في فرز المسائل المتصلة بالموضوع وأن

يقدم مواد وقائية ينظر فيها المؤتمر فيما بعد. وتعرضت وثيقة أولى للمعهد عن هذا الموضوع إلى تحديد مختلف عناصر مقترح منع المواد الانشطارية وما يواجهه من مشاكل (العدد ٣١، ١٩٩٤). وعقد المعهد، في جنيف في منتصف عام ١٩٩٥ بالاشتراك مع فريق البحث الألماني "إينيساب" (INESAP) حلقة دراسية عن منع المواد الانشطارية. وسيتم الجمع بين الأوراق المنبثقة عن هذا الاجتماع والمساهمات المقدمة إلى حلقة دراسية أخرى عن نفس الموضوع سيعقدها المعهد بالاشتراك مع مجموعة إكسفورد للبحوث (المملكة المتحدة) في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦. وستصدر الورقات في مجموعة تقارير المعهد.

٢٥ - ويعد حاليا مركز مونتباتن التابع لجامعة ساوثامبتن تقريرا عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لنشرها بالاشتراك مع المعهد. وستقوم دار وست فيو للنشر بإصدار المخطوطة في كتاب.

٢٦ - ويعد "نزع السلاح النووي إلى حد الصفر" الهدف الطويل الأجل لنزع السلاح النووي، المسجل في عدد من وثائق الأمم المتحدة. وهو التزام قانوني دولي بالنسبة لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار - أكثر من ١٨٠ دولة - (انظر المادة السادسة)، وأعيد تأكيده في الوثيقة المتعلقة بمبادئ نزع السلاح النووي وأهدافه التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد لها الذي عقد في عام ١٩٩٥.

٢٧ - وقد نوقش نزع السلاح النووي، حتى الفترة الأخيرة، من حيث الأسلحة ومركبات نقلها. إلا أن الأسلحة النووية الصفر قد لا تكون صفرا مستقرا مطمئنا ما لم توضع جميع المواد الانشطارية والهيكل الأساسية النووية المكرسة لها تحت المراقبة الدولية المرضية. فإذا لم يتم ذلك، يظل الأمر منطويا على عدد من الدول التي هي على وشك حيازة أسلحة نووية. وهذا أمر لا يبعث على الاطمئنان. ويتعمق عدد من الرسالة الإخبارية للمعهد مكرس لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي في معنى مستوى الصفر والمشاكل التي يطرحها تزايد المخزونات من فوائض المواد النووية.

٢٨ - ولا تقتصر دراسات عدم الانتشار التي يضطلع بها المعهد على المسائل النووية. ففي إطار مشروع بناء الثقة وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، يدرس المعهد فكرة إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة (انظر الفرع جيم أدناه).

٢٩ - وقد أصدر المعهد منذ سنة، عددا مزدوجا من الرسالة الإخبارية مكرسا للألغام الأرضية. وقد مثل جوزيف غولدبلات المعهد في المؤتمرين الدبلوماسيين اللذين عقدا في فيينا وجنيف وأسفرا عن بروتوكول معدل بشأن الألغام الأرضية لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وكتب السيد غولدبلات فصلا عن الألغام البرية للكتاب السنوي لمعهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام لعام ١٩٩٥. ويقدم معهد استكهولم خدمات للمعهد في ميادين أخرى في إطار علاقة تعاونية عملية بين المعهدين.

٣٠ - وأصدر معهد الأمم المتحدة، في الفترة المستعرضة، كتاباً بعنوان الاتجاهات الناشئة في الاستخدام المزدوج للسوائل. وهذا الكتاب وحصيلة مؤتمر بشأن هذا الموضوع تمثل في مائدة مستديرة بشأن "الاستخدام المزدوج للسوائل مستقبلاً" ونظمها المعهد بالاقتران مع مؤتمر ومعرض الفضاء الدوليين في بريمن، ألمانيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

جيم - الدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي

٣١ - يكرس المشروع الرئيسي للأمن الإقليمي الذي يضطلع به المعهد لبناء الثقة ولتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط. وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٩٩٤، وكان مخططاً في الأصل لفترة سنتين. وقرر المجلس، في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٥، مواصلة البحث في هذا الموضوع بعد عام ١٩٩٦.

٣٢ - ويتمحور هذا المشروع حول المبادئ الأساسية الاستراتيجية للأمن التعاوني. ومفهوم الأمن التعاوني - الذي وضع في التسعينات وهيئ لحقائق ما بعد الحرب الباردة - يركز على درء التهديدات أكثر من تركيزه على التحضير لمواجهةها. ومن هنا تأتي أهمية بناء الثقة. وأساس التعاون هو، من الوجهة العسكرية، القبول والدعم المتبادلان للدفاع عن إقليم الوطن باعتباره الهدف العسكري الوطني الوحيد، وإخضاع الإسقاطات المتعلقة بالقوة لقيود التوافق الدولي. فهناك إذن علاقة وثيقة بين الأمن التعاوني والدفاع غير الهجومي. ومن شأن إطار الأمن التعاوني المهياً تهيئة تامة أن يشمل أحكاماً للأمن الجماعي تشكل ضماناً متبقياً في حالة العدوان.

٣٣ - وقد بدأ المشروع بسلسلة من دراسات المعلومات الأساسية قصدت إلى تبيان ما في المنطقة من خصائص ومشاكل ونزاعات محددة تبرر اتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة. وقد صدرت في الفترة المستعرضة ست ورقات عن تصورات الخطر الذي يهدد البلدان وتشمل المنطقة "الوسطى" من الشرق الأوسط (وهي أساساً إسرائيل وجيرانها). وما زالت ورقات مماثلة من المغرب العربي وبلدان الخليج قيد الإعداد.

٣٤ - وهناك دراسة معلومات أساسية أخرى تعالج العلاقة بين الدول والأنظمة والجهات الفاعلة دون القطرية في الشرق الأوسط. وقد جرى التكليف بهذه الدراسة لتسهيل النظر في الطريقة التي يمكن بها إرساء تدابير بناء الثقة والأمن على أفضل وجه في السياسات المحلية. ويبين تحليل تصورات الخطر المخيم على البلدان، بوضوح، أن القلق الأساسي الذي يساور بعض البلدان هو ما يتعلق بالافتراضات الداخلية ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي، أو الوطني/الإثني، أو السياسي.

٣٥ - وأما ورقة المعلومات الأساسية الثالثة فهي عبارة عن تجميع للاتفاقات والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بتدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، والقيود المفروضة حالياً على عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة. ويتضمن الفهرس الصكوك المنطبقة بين دول المنطقة؛ والصكوك التي

تنطبق في المنطقة، بينما اعتمدتها دول تقع خارجها، من طرف واحد وفي إطار تعدد الأطراف؛ والأنظمة الدولية المنطبقة في الشرق الأوسط.

٣٦ - وينبغي، لنجاح أي نظام للأمن الإقليمي، أن يكون مستندا الى مجموعة متفق عليها من المبادئ التي تحتفظ بصلاحياتها مع مرور الوقت. وفي هذا الصدد استوحى المشروع الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المنبثق عن عملية مؤتمر مدريد للسلام. فقد وضع هذا الفريق وثيقة شاملة بشأن المبادئ المنطبقة على العلاقات فيما بين الدول؛ إلا أن توافق الآراء تعطل عند المسألة النووية.

٣٧ - وثمة مسألة أخرى ذات أهمية رئيسية تتعلق بالتعريف الجغرافي للشرق الأوسط. فكثيرا ما استخدمت تعاريف مختلفة لأغراض مختلفة. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يكون مجال التطبيق في المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل مجالا واسعا يشمل جمهورية ايران الإسلامية في الشرق وبلدان شمال افريقيا في الغرب. وقد أعدت ورقة تناقش رسم الحدود الجغرافية للمنطقة والخيارات التي يمكن النظر فيها لأغراض تحديد الأسلحة. وستصدر، مع ورقات معلومات أساسية أخرى، في تقرير يتضمن موجزا واستنتاجات من فترة السنتين الأولى من المشروع.

٣٨ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدم المعهد تقريره بعنوان إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في مؤتمر صحفي عُقد بالاشتراك مع إدارة شؤون الإعلام. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، نظم المعهد اجتماعا مفتوحا لمناقشة العناصر الرئيسية للتقرير. ويشكل التقرير متابعة لدراسة أجرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ مكرسة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وقد اشترك أيضا واضعا تقرير المعهد، يان براويتس (السويد) وجيمس ليونارد (الولايات المتحدة)، وهما الخبيران الاستشاريان الرئيسيان للمعهد بشأن مشروع الشرق الأوسط - في إعداد تقرير عام ١٩٩٠.

٣٩ - وفي أوروبا، كانت الدول المحايدة وغير المنحازة تلتزم مواقف الدفاع غير الهجومي قبل وقت طويل من وضع هذا المفهوم ومناقشته في إطار التحالف خلال الثمانينات. وقد أحرزت نجاحا لا بأس به في نظام يتسم باختلالات كبيرة كانت في غير صالحها. وفي الشرق الأوسط، ستكون الاختلالات في الموارد وأوجه التباين العسكري واسعة النطاق وكثيرة ضمن المستقبل المنظور. فبالنسبة الى الدول الضعيفة، قد لا يكون هناك بديل عسكري أفضل من مواقف الردع القائم على النهي والموجه، حصرا، نحو الدفاع عن إقليم الوطن والمفضي الى تعظيم تكاليف العدوان قدر الإمكان. وبالنسبة الى الدول القوية أيضا، يمكن أن تؤدي إعادة التشكيل الموجهة نحو التقليل من أشكال الدفاع الهجومي الى تعزيز الاستقرار، مما يحقق بالتالي مصلحة مشتركة. ويضطلع المعهد، مع شبكة الدفاع غير الهجومي التي يديرها مركز بحوث النزاعات والسلام التابع لجامعة كوبنهاغن، بدراسة للشروط الأساسية لإجراء إعادة التشكيل باتجاه دفاع غير هجومي في المنطقة، وفي طرائق إجراء إعادة التشكيل هذه.

٤٠ - وعقد المعهد، في الفترة من ١٤ الى ١٦ حزيران/يونيه، في جنيف، حلقة عمل بشأن الأمن التعاوني في الشرق الأوسط. وناقشت حلقة العمل، التي ركزت على المنطقة "الوسطى" من الشرق الأوسط، إمكانيات إعادة تشكيل الهياكل الدفاعية في المنطقة. وبالنظر الى الاختلالات الكبيرة القائمة، لن تكون وسائل الأمن العسكرية كافية قط بالنسبة للبلدان الصغيرة والفقيرة، هذا إن كانت كافية بالمرّة بالنسبة لأي من الأطراف؛ ولذلك ناقشت حلقة العمل أيضا النظم الأمنية المحتملة في المنطقة التي يمكن بموجبها للأطراف الضعيفة الحصول على حقوق سحب سياسية من النظام. وهنا تكمن الفكرة الأساسية في أنه إذا تعرض طرف في الترتيب الى عمل عدواني، فستلحق المعتدي أمور أخرى يمكن أن تغير تحليله للتكاليف والأرباح. ما هو نوع الأنظمة الأمنية الذي يمكن أن يزيد هذا الأثر الى الحد الأقصى، وما هي أفضل طريقة يمكن بها تنظيم التفاعل بين الترتيبات الإقليمية والعالمية؟ سيصدر المعهد تقريراً خاصاً في هذا الشأن من حلقة العمل.

٤١ - وستعقد في خريف عام ١٩٩٦ حلقة عمل مماثلة بشأن الأمن التعاوني في دول الخليج. وستبحث تصورات الخطر الذي يهدد البلدان في المنطقة وتناقش سياسات الأمن التعاوني.

٤٢ - وقد أنشأ المعهد، في عام ١٩٩٤، فريق خبراء لأغراض المشروع. وضم الفريق قرابة ٢٠ عضواً، معظمهم من الشرق الأوسط واتسع الآن ليشمل ٢٥ عضواً. وقد اجتمع لأول مرة في مالطة في نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ وعقد الاجتماع الثاني في انطاليا، تركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ وعقد الاجتماع الثالث في لوند، السويد، في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد تأجل الاجتماع الرابع والأخير، الذي كان من المزمع عقده في اسبانيا، الى نهاية عام ١٩٩٦.

٤٣ - وستبذل، قبل الاجتماع الأخير، محاولة عقد مؤتمر عن طريق شبكة انترنت لأعضاء الفريق لإعداد وثيقة استنتاجات يتبناها الفريق. وقد وفر المخبّر الوطني لورنس ليفرمور (الولايات المتحدة) برامج حاسوبية مناسبة لعقد ذلك المؤتمر. والمعهد غير ملزم بطريقة أو بأخرى بالتماس صياغة تحظى بتوافق الآراء. إلا أنه إذا أمكن لأعضاء الفريق الاتفاق على ملاحظات وتوصيات موضوعية، فإن ذلك سيعطيها وزناً أكبر. وقد يتيح إجراء مناقشات تمهيدية على شبكة الانترنت، على أساس مشروع ورقة يعدها المعهد، إمكانية التوصل الى استنتاجات مشتركة في الاجتماع الأخير.

٤٤ - وقد توقفت، منذ فترة، محادثات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف على المستوى الحكومي (المسار الأول)، ويعود ذلك الى حد كبير الى الاختلافات بين اسرائيل ومصر حول المسألة النووية. ولا يمكن أن تعقد إلا المداولات غير الحكومية (المسار الثاني). وفي مجال البحوث، يسلك عدد من المعاهد أنشطة المسار الثاني. وهي تعمل، جميعها تقريباً، في ظل قيود اقتصادية حادة. ولكي تصبح ممولة على نحو أفضل، ولتنسيق أنشطتها على نحو أكثر فاعلية، اتخذت مبادرة لتشكيل اتحاد (كونسورتيوم) يضم ستة معاهد من بينها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

٤٥ - وفي عام ١٩٩٥، نشر المعهد محاضر جلسات مؤتمر عقده في ستول بشأن السياسات النووية في شمال شرق آسيا. ويعتزم المعهد القيام، بالاشتراك مع شبكة الدفاع غير الهجومي بجامعة كوبنهاغن، بتنظيم اجتماع آخر أصغر حجماً بشأن بناء الثقة، وتحديد الأسلحة والتطبيع في شمال شرق آسيا، يتمحور حول المشاكل الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

دال - الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤٦ - استمر إصدار "الرسالة الإخبارية" للمعهد بوصفها وسيلة أساسية لمواصلة تطوير التعاون مع معاهد البحث العاملة في ميادين نزع السلاح والأمن الدولي والميادين الأخرى ذات الصلة، وفيما بين هذه المعاهد، وكسبيل لنشر المعلومات عن أنشطة المعهد.

٤٧ - وعلى أثر إصدار العدد المزدوج من الرسالة الإخبارية المكرسة لموضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد (٢٩/٢٨) الذي سبق إصداره لمؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام ١٩٩٥، جرى إصدار عدد خاص بمسألة مركز المفاوضات المتعلقة بـ "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". ودشن هذا العدد الخاص استعمال الشكل الجديد للرسالة الإخبارية بإشراف رئيس التحرير الجديد فيها، بركليس غاسباريني ألفيس. ومع احتفاظها بموعدها الفصلي التقليدي، وإصدارها في لغتين، فإن الرسالة الإخبارية تتضمن عدة مميزات مبتكرة - سواء في الشكل أو في المضمون. ومن المزايا التي حظيت بترحيب حار مميز، زاوية "المنديات المفتوحة"، حيث يقدم أعضاء السلك الدبلوماسي مقالات قصيرة بشأن مسائل تتعلق بالموضوعات الخلافية الجارية. وقد شملت موضوعات الرسالة الإخبارية لعام ١٩٩٥ "تكنولوجيا المعلومات" و "نزع السلاح النووي: ماذا بعد؟". وستخصص الأعداد المقبلة لنزع السلاح ومنع النزاعات، والأسلحة البيولوجية، ونقل التكنولوجيا. كما سيجري إصدار عدد خاص ثان في الخريف.

هاء - خدمات قاعدة بيانات المعلومات والوثائق المحوسبة

٤٨ - استمر، بلا انقطاع، تطوير خدمات الإعلام والوثائق المحوسبة التي يقدمها المعهد. وتتابع الآن أربعة سبل عمل: (أ) توسيع وتحسين قدرات المعهد الداخلية في مجال معدات وبرامجيات الحوسبة، وخاصة لأغراض المنشورات؛ (ب) إنشاء روابط مباشرة مع قاعدة البيانات؛ (ج) التعاون مع سائر المؤسسات الموجودة في جميع أنحاء العالم، و (د) نشر طبعة جديدة من سجل بحوث نزع السلاح.

٤٩ - وقد اشترى المعهد عدداً من الحواسيب وأنشأ شبكة محلية تكفل ظروف عمل أفضل للموظفين وللزملاء الزائرين. وهذه المبادرة تحسن أيضاً القدرة التقنية للمعهد لإعداد مواد المؤتمرات الخاصة به. وعلاوة على ذلك، اتخذت خطوة ضخمة لإمداد المجتمع الدولي بمعلومات محوسبة عبر البريد الإلكتروني. وخلال عام ١٩٩٦، يجري نقل المعلومات المتعلقة بأنشطة المعهد الراهنة والمقبلة من شبكة إنترنت "غوفر".

الى الشبكة العالمية (World Wide Web). وستكون قاعدة بيانات معهد البحوث (DATARIs) متاحة لكل معهد على الشبكة العالمية المذكورة، إذا رغب في ذلك، لإدخال أي من مدخلات البيانات المتحصلة من مكاتبه. وهناك قاعدتا بيانات أخريان - قاعدة بيانات "داتاغريمنتس" DATAgreements المتعلقة باتفاقات الأمن ومشاريع المعاهدة الخاصة باتفاقات الأمن ومشاريع المعاهدات الدولية، وقاعدة "كيبيس داتا" KEEPeaceDATA، الخاصة بالمسائل المتعلقة بعمليات السلام ويمكن أن تتاح مباشرة في الشكل نفسه. وجرى إعداد عنوان للمعهد على الشبكة العالمية يعيد تصنيف المعلومات المتعلقة بأنشطة المعهد وقواعد البيانات وروابط الشبكة المتصلة به. وسيجري إعداد طبعة جديدة من كتاب سجل بحوث نزع السلاح حالما تصبح قاعدة بيانات معهد البحوث (داتاريس) متوافرة على خط الشبكة.

٥٠ - وأوجد وخطَّط المعهد لتطوير قاعدة بيانات جديدة تتعلق بأكاديميات حفظ السلام وجعلها متوافرة من خلال نظام لوحة الإعلانات (BBs). وسيتم توسيع نطاق قاعدة البيانات هذه لكي تشمل مواد ذات صلة بتدريب العسكريين ومن في حكمهم من الأفراد المشاركين في عمليات السلام. وقواعد البيانات هذه هي قواعد تكميلية بشكل كامل وستكون متاحة من خلال نظام لوحة الإعلانات والشبكة العالمية.

٥١ - وعزز المعهد تعاونه مع مختلف المعاهد والمنظمات الموجودة في كل أنحاء العالم، متيحاً الاستفادة من خبرته في جمع المعلومات المتعلقة بخدمات الحاسوب في ميدان بحوث الأمن ونزع السلاح. ومن الأمثلة على ذلك، الاتفاق الذي أبرمه مع سويسرا بشأن متابعة المؤتمر المعقود في زيورخ في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المتعلق بالمعاهد والحوار الأمني ومن الأمثلة الأخرى، مشاركة المعهد النشطة في الاجتماعات السنوية للفريق الأوروبي العامل المعني بالمعلومات والوثائق الذي يستهدف تحسين الارتباط الحاسوبي بين المعاهد والمنظمات ذات الصلة في أوروبا. وسيستضيف المعهد أيضاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ مؤتمر الفريق الأوروبي العامل السادس، ويضم ما يزيد على ٤٠ معهداً في أوروبا والولايات المتحدة وكندا.

٥٢ - وقد صمم نظام بيانات المعهد بحيث يمكن توسيعه من خلال تغييرات ثانوية نسبياً - أي إضافة وحدات برمجية وحواسيب مجهزة بذاكرة أوسع. وفيما تكفي شبكة المنطقة المحلية للمعهد لسد احتياجات أنشطة المعهد في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، فإن الأمر يقتضي توفير عناصر جديدة لنشر كتب المعهد ورسائله الإخبارية وسيجري تصميمها لكي تضاف إلى التصميم الهندسي لحاسوب المنطقة المحلية.

رابعا - العلاقات الخارجية

٥٣ - يواصل المعهد تعاونه الوثيق مع مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة لضمان التكامل والتنسيق. كما يواصل تعاونه مع سائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

٥٤ - وتشكل الرسالة الإخبارية ربع السنوية، وخدمة قاعدة بيانات المعلومات والوثائق المحوسبة، الوسيطتين الرئيسيتين للاتصال مع سائر معاهد البحث، وكذلك مع مستخدمي البحوث في جميع أنحاء العالم. والعلاقات الشخصية مهمة دائما، وقد قبل الموظفون دعوات كثيرة إلى إلقاء أحاديث في الجامعات ومعاهد البحوث وفي محافل أخرى في شتى أنحاء العالم. وبالمثل، استقبل المعهد عددا كبيرا من ممثلي الحكومات ومعاهد البحوث وسائر المنظمات. ويستفيد المعهد بفضل وجوده بالذات في قصر الأمم، من اتصالات وثيقة تجري مع الوفود في المؤتمرات المتعلقة بنزع السلاح. ويساهم موظفوه بمقالات للمجلات العلمية والصحف تتناول مسألتَي الأمن ونزع السلاح، كما أن العلاقات الخارجية تقام من خلال التكليف بإجراء البحوث وتوظيف الخبراء لأغراض مشاريع المعهد.

خامسا - المنشورات

٥٥ - الغاية من تقارير الأبحاث التي يعبدها المعهد هي نشر هذه التقارير وتعميمها على نطاق واسع من خلال توزيعها مجانا على البعثات الدبلوماسية، ومعاهد البحوث، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية؛ وبيعها من خلال فرع مبيعات الأمم المتحدة وسائر منافذ البيع. وبالإضافة إلى تقارير البحوث ينشر المعهد ورقات بحث يكتبها الخبراء في إطار برنامج عمل المعهد. وتوزع بنفس طريقة توزيع تقارير البحوث. أما الفئة الثالثة في برنامج منشورات المعهد فهي الرسالة الإخبارية ربع السنوية.

٥٦ - وفي إطار الترتيبات التي اتخذها المعهد، يقوم ناشرون تجاريون بنشر بعض تقاريره بالانكليزية، وهذه التقارير متاحة للشراء من خلال شبكات البيع.

٥٧ - وفيما يلي منشورات المعهد خلال الفترة المستعرضة:

تقارير البحوث

Arms and Technology Transfers: Security and Economic Considerations Among Importing and Exporting States, Proceedings of the Geneva Conference, 14 and 15 February 1994, by Sverre Lodgaard and Robert L. Pfaltzgraff (eds.), 1995, 287 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.10.

Obligations en matière de désarmement et de limitation des armements: problèmes de respect et mesures d'imposition, under the direction of Serge Sur, 1995, 430 p., United Nations publication, Sales No. GV.F.95.0.27.

Building Confidence in Outer Space Activities: CSBMs and Earth-to-Space Monitoring, by Péricles Gasparini Alves (ed.), 1995, 357 p., published for UNIDIR by Dartmouth (Aldershot).

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Somalia, by Clement Adibe, 1995, 242 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.20.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Rhodesia/Zimbabwe, by Jeremy Ginifer, 1995, 127 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.28.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Croatia and Bosnia-Herzegovina, by Barbara Ekwall-Uebelhart and Andrei Raevsky, 1996, 411 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.6.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Cambodia, by Jianwei Wang, 1996, 243 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.14.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Small Arms Management and Peacekeeping in Southern Africa, by Christopher Smith, Peter Batchelor and Jakkie Potgieter, 1996, 125 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.16.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Mozambique, by Eric Berman, 1996, 103 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.18.

A Zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East, by Jan Prawitz and James F. Leonard, 1996, 134 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.19.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Liberia, by Clement Adibe, 1996, United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.23.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: The Issues, by Estanislao Angel Zawels, Stephen John Stedman, Donald C. F. Daniel, David Cox, Jane Boulden, Fred Tanner, Virginia Gamba and Jakkie Potgieter, 1996, United Nations publication (forthcoming).

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Haiti, by Marcos Mendiburu, 1996, United Nations publication (forthcoming).

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Nicaragua and El Salvador, by Paulo Wrobel, 1996, United Nations publication (forthcoming).

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Psychological Operations and Intelligence, by Andrei Raevsky, 1996, United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.21.

ورقات البحث

No. 35 - The Missing Link? Nuclear Proliferation and the International Mobility of Russian Nuclear Experts, by Dorothy S. Zinberg, 1995, 45 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.18.

No. 36 - Guardian Soldier: On the Future Role and Use of Armed Forces, by Gustav Däniker, 1995, 141 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.19.

No. 37 - National Threat Perceptions in the Middle East, by James Leonard, Shmuel Limone, Abdel Monem Said Aly, Yezid Sayigh, the Centre for Strategic Studies (University of Jordan), Abdulhay Sayed and Saleh Al-Mani, 1995, 109 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.24.

الرسالة الإخبارية للمعهد (ربع سنوية/فصلية)

Vol. 8, No. 30/95, June-September 1995, Information Technology and International Security.

Vol. 8, No. 31/95, October-December 1995, Nuclear Disarmament: What is Next?

Special issue/Numéro spécial, CTBT Press Seminar/Conférence de presse sur le TICE.

سادسا - الخلاصة

٥٨ - يعرب المعهد عن امتنانه لمقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لما قدماه إليه من الدعم الإداري وغيره من أشكال الدعم عملا بالمادة التاسعة من النظام الأساسي للمعهد.

٥٩ - وقد تلقى المعهد تبرعات من الدول الأعضاء وحصل على منح من المؤسسات العامة والخاصة. وهذه المنح تكون عادة مخصصة لمشاريع محددة. ويشكل استمرار تلقي المعونة المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وفقا للمادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد، أمرا حيويا. كما أن الطابع المختلط لتمويل المعهد وفقا للنظام الأساسي هو وسيلة لضمان طابعه المستقل. ويعزى أثر أنشطة المعهد إلى الاستقلالية التي تظهر عند إجراء بحوثه.

٦٠ - ويضيد المعهد إلى حد كبير من الاتصالات الوثيقة التي يقيمها مع الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء فيه. وهذه الاتصالات تشكل جزءا أصليا من مبررات وجود المعهد وعاملا حاسما ومزية هامة في توجيه بحوثه والارتقاء بنوعيتها. ولذلك تمثل صيغة الاستقلال، ضمن إطار الأمم المتحدة، المنصوص عليها في نظامه الأساسي، صيغة تركيبية مثلى. فبهذه الطريقة، يتمتع المعهد بالاستقلالية وينتفع أيضا من قربته من العناصر الفاعلة التي يقدم إليها خدماته. وتلك قاعدة فريدة ومثمرة لإجراء البحوث التطبيقية بعد أن طرأ اتساع كبير على دور المنظمة في الشؤون الأمنية. والمعهد يسعى جاهدا إلى تعزيز دوره ومكانته بما يتفق مع ذلك.

الحواشي

(أ) للاطلاع على التقارير السابقة عن أنشطة المعهد، انظر: A/38/475، A/39/553، A/40/725، A/41/676، A/42/607، A/43/686، A/44/421، A/45/392، A/46/334، A/47/345، A/48/270، A/49/329 و A/50/416.

المرفق الثاني

تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المحتويات

الصفحة	الفقرات
١٨	أولا - استعراض تقرير المدير عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد . . . ٨ - ١
١٩	ثانيا - برنامج عمل المعهد لعام ١٩٩٧ ٩ - ٤٧
١٩	ألف - الأمن الجماعي ١٠ - ٢١
٢٢	باء - الأمن الإقليمي ٢٢ - ٣٠
٢٤	جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار ٣١ - ٣٩
٢٦	دال - الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة لنزع السلاح . . ٤٠ - ٤٥
٢٧	هاء - التعاون مع معاهد البحوث وفيما بينها ٤٦
٢٨	واو - برنامج الزمالات ٤٧
٢٨	ثالثا - التمويل ٤٨ - ٥١

الجداول

٢٩	١ - التبرعات في عام ١٩٩٦ ومجموع إيرادات الصندوق الاستئماني المقدرة لعام ١٩٩٦
٣١	٢ - تقديرات الإيرادات والنفقات
٣٢	٣ - الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ١٩٩٦

أولا - استعراض تقرير المدير عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد

١ - عملا بأحكام الفقرة ٢ (١) من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، قدم المدير إلى مجلس الأمناء في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ في جنيف تقريراً عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦ وعرض مشروع برنامج العمل لعام ١٩٩٧.

٢ - وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لتنفيذ برنامج العمل لعام ١٩٩٦ بطريقة نموذجية. واعتمد المجلس بالتالي تقرير المدير عن الأنشطة لتقديمه إلى الجمعية العامة (انظر المرفق الأول لهذه الوثيقة).

٣ - واستعرض المجلس مشروع برنامج العمل المقترح لعام ١٩٩٧ واعتمده لتقديمه إلى الجمعية العامة (انظر الفرع الثاني أدناه) ولاحظ المجلس أنه في ضوء التغيير المتوقع في رئاسة المعهد سيكون التركيز في التقرير المقبل على تنفيذ البرنامج في الأجل القصير.

٤ - وأعرب المجلس بالإجماع عن أسفه العميق لإعلان السيد سفير لودغارد مدير المعهد عن نيته في الاستقالة من منصبه كمدير للمعهد في خريف عام ١٩٩٦ وتمنى له التوفيق في منصبه الجديد كمدير للمعهد النووي للعمليات الدولية. كما أعرب له أيضاً عن تقديره الحار للعمل الذي أنجزه منذ تعيينه مديراً في عام ١٩٩٢ وأثنى على عمله في توجيه المعهد إلى توسيع نطاق البحوث لتشمل مساهمة نزع السلاح في حل النزاعات وإدارتها ومنعها.

٥ - ثم أعرب أعضاء المجلس أيضاً عن تقديرهم للسيد سيرج سور نائب مدير المعهد المغادر، على خدماته ومساهمته في أعمال المعهد ومرحبين بتعيين نائب المدير الجديد السيد كريستوف كارل الذي سيتولى مهامه في الخريف. وأثنى المجلس على جميع موظفي المعهد لجهودهم التي بذلوها في تنفيذ برنامج العمل على مدى السنة الماضية.

٦ - ولتعزيز إنتاجية معهد البحوث وقدرته على مواصلة الأعمال التي تجري في أماكن أخرى، رأى المجلس أن من الضروري زيادة عدد الموظفين الرئيسيين في جنيف. وفي حين ينبغي أن يظل عدد الموظفين الرئيسيين قليلاً فإن العدد الأمثل لموظفي معهد من هذا النوع لم يتوفر بعد.

٧ - وتنص الفقرة ١ من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد على أن تعيين مدير المعهد يتم بواسطة الأمين العام بعد إجراء مشاورات مع المجلس. وعليه، ناقش المجلس، بناءً على طلب الأمين العام، أفضل الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتقديم توصية بشأن تعيين مدير جديد. وخلص إلى أنه لم يتوفر الوقت الكافي بين موعد إعلان السيد لودغارد استقالته وبين موعد اجتماع المجلس، بما يتيح الفرصة لجميع الأفراد المؤهلين إبداء رغبتهم في تولي المنصب. ولذلك أجل المجلس النظر في طلبات المرشحين

إلى تاريخ لاحق. إلا أن أعضاء المجلس أكدوا على ضرورة تعيين مدير جديد في أسرع وقت ممكن لإتاحة الفرصة لانتقال سلس في تنفيذ مشاريع المعهد الجارية والاحتفاظ بثقة الجهات المانحة في جدوى وأهمية أعمال المعهد.

٨ - واقترح المجلس نهجا للعمل على اختيار المدير الجديد لينظر فيه الأمين العام وموضحا المبادئ التوجيهية الممكن اتباعها. كما اقترح في جملة أمور إنشاء فريق اتصال رئيسي أو لجنة تنفيذية ليعمل أي منهما بمثابة لجنة اختيار ويقدم التوصية بشأن مدير جديد للمعهد لكي ينظر فيها مجلس الأمناء بكامل هيئته.

ثانيا - برنامج عمل المعهد لعام ١٩٩٧

٩ - لتحقيق الاستمرارية، قرر المجلس ترحيل العناوين الأربعة لبرنامج البحوث الذي يضطلع به المعهد إلى عام ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٩ من المرفق الأول).

ألف - الأمن الجماعي

١٠ - تحت عنوان الأمن الجماعي يجري إنجاز مشروع نزع السلاح وفض النزاعات. وأعرب المجلس عن ارتياحه لنتائج هذا المشروع. وبالإضافة إلى برنامج النشر الحالي للمشروع فإن المادة التي تم جمعها تتوفر لإجراء تحليلين لهما طبيعة تركيبية (١) وضع مجموعة مشروحة من إجراءات وتقنيات التسريح/نزع السلاح؛ (٢) إجراء تحليل أوسع للصلة بين نزع السلاح وفض النزاعات.

١١ - وستحدد المجموعة المشروحة الأوضاع التي تم أثناءها اختبار الإجراءات والتقنيات المختلفة ودرجات النجاح المحققة فيها. ونظرا لعدم وجود حالتين متطابقتين، فإن محاولة وضع موجز عام بالدروس المستفادة يمثل طموحا مضللا ولكن وضع مجموعة يمكن أن يتم منها عمليات الانتقاء والمواصلة إذا اقتضى الأمر، سيكون مفيدا في تصميم النهج الملائمة لعمليات السلام الجديدة.

١٢ - ويقترح برنامج البحوث الحالي استمرارية مشروع نزع السلاح وفض النزاعات على ثلاثة مسارات: نزع السلاح ومنع النزاعات؛ والخود الزرق؛ ونزع السلاح والبعثات الإنسانية وتم تسخير التقنيات الحديثة لخدمة السلام. وقد جرى تطوير مسار نزع السلاح ومنع النزاعات إلى مشروع ملموس تم بشأنه الحصول على حجم معقول من التمويل. وتظل الحاجة تدعو إلى تحقيق المسارين الآخرين.

نزع السلاح ومنع النزاعات

١٣ - مشروع نزع السلاح ومنع النزاعات هو بحث في الوسائل الملموسة والعملية لتحسين حالة الأمن في بلدان غرب إفريقيا مما يسهل تنفيذ المشاريع الإنمائية بدءا بحالة مالي. وهو جزء من جهد أوسع تبذله

الأمم المتحدة والبلدان المانحة استنادا إلى بعثات الأمين العام التي أوفدها إلى مالي وإلى البلدان الأخرى في المنطقة.

١٤ - وكثيرا ما تعد النظرية الجيدة شرطا ضروريا لتقديم توصيات جيدة في مجال السياسات. ونظرا لأن العمل الوقائي يجب أن ينهض على عدة دعائم حتى تتوفر له فرصة طيبة للنجاح فإن إدماج التدابير لتعزيز الأمن وسيادة القانون وتوسيع المشاركة الديمقراطية ودعم التنمية وإعادة اللاجئين إلى ديارهم في غرب أفريقيا، وهو أساس نظري سليم، يعتبر مهما بدوره من الناحية العملية في تنسيق الجهود المبذولة. ويستند المشروع إلى نموذج وضع حديثا لانتشار الأسلحة الخفيفة وإلى نظرية للعمل الوقائي تأخذ مرحلة الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة كنقطة لانطلاقها.

١٥ - ومع ذلك فقد تتعرض أي استراتيجية جيدة للفشل إذا ما افتقرت إلى الدعم السياسي. ولذلك تدعو الحاجة إلى برامج عمل تتسم من ناحية بالشمول والموضوعية الكافية كي تضع المجتمعات على مسارات السلام والتنمية فيما تتصف بالتواضع من ناحية أخرى بحيث تظل ضمن أطر الموارد الواقعية. ومن الواضح أن العمل الوقائي لا يكلف سوى جزء يسير من تكلفة عمليات السلام التي يبدأ تنفيذها بعد نشوب الحرب. ومع ذلك، بسبب انعدام الاهتمام والدعاية والعائد السياسي تكون المعوقات الاقتصادية كبيرة في العادة. ولذلك، تعتبر الاستراتيجيات المتسقة وتجميع الموارد من الأمور المهمة. ويقصد مشروع المعهد إلى توفير مدخلات من جانب الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة الناشطة في غرب أفريقيا لمساعدتها في جهودها المبذولة لمنع النزاعات وبناء السلام. ويمكن موافاة السلطات ومؤسسات البحوث في غرب أفريقيا بالأنشطة والنتائج إذا رأى شركاء المعهد ضرورة لذلك.

١٦ - ويستطيع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يتولى على نحو ملموس وبمزيد من التفصيل، معالجة المشاكل المتعلقة بمخزونات وتدفقات الأسلحة الخفيفة في المنطقة وإيجاد الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل الموارد البشرية والمادية إلى غايات مدنية. كما يمكن أن يعمل المعهد على المساعدة في (أ) تطويع نهج وتقنيات التسريح ونزع السلاح للخصائص المميزة للمنطقة وتعزيز إمكانيات تشغيل هذه الجهود على النحو المطلوب وأن تساهم بفعالية في التنمية و (ب) تسهيل التعاون الدولي في مجال القيود المفروضة على الواردات ومراقبة الحدود - وتتمثل المهمة الأولى إلى حد كبير في الجمع بين النتائج الأولية من مشروع نزع السلاح وحل النزاعات والدراسات ذات الصلة بالأسلحة الخفيفة وبين الخبرة الإقليمية بالخصائص المميزة لبلدان غرب أفريقيا. أما المهمة الثانية فتتمثل ابتداء في عقد حلقة عمل إقليمية عن الأسلحة الخفيفة ومنع النزاعات على نحو ما اقترحته بعثة الأمين العام الاستشارية إلى مالي.

١٧ - وسوف تكفل الحلقة الدراسية في الجمع لأول مرة بين الممثلين الحكوميين والخبراء غير الحكوميين لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بالحد من تدفق الأسلحة الخفيفة. وسيدعوهم المعهد إلى مناقشة هذه المسائل ضمن المنظور الأوسع للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة. فبغير الاهتمام بالمنظور الأوسع يمكن

أن يتقلص مفهوم مراقبة الأسلحة ليصبح فرعاً تقنياً لا صلة له بالحقائق الهامة الاجتماعية والسياسية ومن ثم إلى مسعى مضلل ومن المقرر عقد حلقة العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٨ - واستناداً إلى مبادرة الأمين العام، تم إنشاء لجان وطنية تعنى بالأسلحة الخفيفة في دول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية المقبلة عن العلاقات المدنية والعسكرية المقرر عقدها في باماكو، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عقد اجتماع تحضيرى مع ممثلى هذه اللجان في منتصف تموز/يوليه ١٩٩٦. وفيما يتعلق بحلقة العمل ذاتها يعتزم المعهد أن يدعو بالإضافة إلى ممثلى اللجان مسؤولي الجمارك وضباط الشرطة وقوات الدرك وضباط الجيش وممثلين للأمم المتحدة والبلدان المانحة وخبراء غير حكوميين حيث يتمتع المعهد بالحرية بصفته معهداً مستقلاً للبحوث، لإشراك المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الممثلين الحكوميين.

١٩ - وستكون حلقة العمل في جزء منها ذات طابع تداولي لدراسة الحالة في ثمانية بلدان هي بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر. وفي الجزء الآخر سوف تستخدم أيضاً في البحث عن أسس مشتركة، أي للاتفاق بين بلدين أو أكثر على إجراءات مشتركة يمكن اتخاذها للحد من تدفق الأسلحة الخفيفة وتعزيز السلام في المنطقة. وقد طلب إلى السيد إيفور ريتشارد فنج، الذي انتدبته إدارة الشؤون السياسية إلى باماكو ويعمل بالتعاون مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك، أن يساعد في تنظيم حلقة عمل على الصعيدين المحلي والإقليمي. وكما هو معروف جيداً من بلدان أخرى، فقد يحدث في بعض الأحيان "ارتباك" في عملية الانتقال من حل النزاعات إلى مرحلة إعادة التأهيل بعد النزاع. ويشكل ذلك هاجساً في مالي أيضاً فالسلام لا يزال هشاً ولذلك ينبغي دعم عملية السلام دون إبطاء.

الأسلحة الخفيفة

٢٠ - من العناصر الرئيسية في دراسة مسائل الأسلحة الخفيفة مسألة التصدي للمشاكل التي تمثلها تلك الأسلحة. وفي حين أن أي نهج وحيد لن يكون مجدياً فيما يتعلق بهذه المشاكل المعقدة، فسوف تستمر بحوث المعهد في التركيز على الجهة المستفيدة والأماكن التي تتشكل فيها النزاعات المسلحة أو التي نشبت فيها تلك النزاعات.

٢١ - وكان النداء الذي وجهه الأمين العام لبذل المزيد من جهود مراقبة الأسلحة الخفيفة بوصفها المسؤولة عن معظم الإصابات في النزاعات المعاصرة، هو بالتالي النداء الذي أولاه المعهد عنايته فترة من الزمن. وسوف يستمر في ذلك في إطار موضوع الأمن الجماعي.

باء - الأمن الإقليمي

٢٢ - تركز الدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي على الشرق الأوسط، ويمثل مشروع المعهد المتعلق ببناء الثقة ومراقبة الأسلحة في هذه المنطقة عملية للبحث التطبيقي تضم خبراء حكوميين وغير حكوميين. وهو يعالج تدابير بناء الثقة والأمن ومراقبة الأسلحة بالمقارنة مع الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على أساس شبه إقليمي تم على نطاق المنطقة كلها - وعلى غرار مشروع نزع السلاح وحل النزاعات، فقد تحدد المشروع أولاً بأنه مشروع لمدة سنتين من المقرر إنجازه في منتصف عام ١٩٩٦. بيد أن العمليات السياسية في الشرق الأوسط تعتبر حيوية لا للأمن الإقليمي فحسب وإنما للأمن الدولي بمعناه الواسع في المستقبل المتطور. ويأتي تخصيص سنتين من البحث لجوانب مراقبة الأسلحة بمثابة نظرة خاطفة على الموضوع وإذا تم تحديد اختصاص محدد بشأن قضايا الأمن في الشرق الأوسط وإنشاء شبكات تعاونية للبحوث في مجال مراقبة الأسلحة، فسوف يستمر بناء الثقة ومراقبة الأسلحة في الشرق الأوسط لفترة سنتين أخرى.

٢٣ - وقد تم تنظيم المشروع على أساس مفهوم الأمن التعاوني. ولا يتضح في الوقت الحاضر ما إذا كانت المنطلقات الأساسية لهذا المفهوم ستحتفظ بصلتها بالموضوع، وسيتم استعراض البارامترات التي قام عليها المشروع لضمان استمرار العلاقة بين برنامج البحوث وبين الأوضاع السائدة.

٢٤ - ويجري البحث عن شروط وطرائق إعادة التشكيل للأوضاع غير الهجومية للقوات، مع التركيز على الجزء الرئيسي من المنطقة وعلى منطقة الخليج الفارسي ومن الناحية الواقعية، فإن نطاق إعادة التشكيل ليس أمراً بديهياً، فمنطقة الشرق الأوسط لا تتناسب بشكل جيد مع مفهوم "الدفاع الدفاعي" كأوروبا الوسطى وهي المنطقة التي وضع المفهوم أصلاً من أجلها. بيد أن هذا هو بالضبط ما تحاول البحوث الأخرى استخلاص نتائج بشأنه. ومن ثم يبقى السؤال مطروحاً عما إذا كانت احتمالات إعادة التشكيل التعاوني ستصبح الآن أكثر بعداً عن السابق. وتتمثل إحدى مزايا إشراك الخبراء من المنطقة في هذا النوع من المعالجة في أنها تساعد على توضيح الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار العسكري وعلى وضع بعض المخططات الأساسية للمدى الطويل. ولهذه الممارسة قيمتها ولو لهذا السبب وحده، وهي تقتصر حالياً على حلقة عمل صغيرة واحدة لكل واحدة من المنطقتين.

٢٥ - ويتوقع عقد حلقة دراسية عن المذاهب العسكرية، بناء على مبادرة فرنسية، كجزء من عملية مراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي. ونظراً لوقف العملية المذكورة حالياً، يمكن تنظيم المناقشات المتعلقة بالمذاهب كأحد أنشطة المسار الثاني في حال تنفيذه. ويمكن أن تساهم المناقشات المشتركة للمذاهب العسكرية في تحقيق الشفافية ومجموعة من النتائج غير المباشرة المتعلقة بالسياسة. كما أنها تفتح مجالاً واسعاً وحافلاً بالفرص لتحقيق نتائج محددة، ونظراً للتقلبات السياسية في المنطقة في الوقت الحاضر، فقد لا يكون من السهل تنظيم مناقشة مفتوحة من هذا النوع ولكنها قد تبدو الإجراء الصحيح الذي ينبغي محاولته.

٢٦ - وفي ضوء التباين الشديد في الحجم والقدرات، لن يكون هناك دفاع عسكري ملائم للطرف الصغير أو الضعيف هذا إذا توفر دفاع أصلا لأي واحد من الأطراف. وستكون هناك حاجة دائما للوسائل السياسية والمؤسسية لتحقيق الأمن حتى يصبح السلام احتمالا مضمونا. وقد بلغت عملية السلام مرحلة شهدت طرح اقتراح بإقامة نظم إقليمية للأمن والتعاون وتعزيزها على نحو نشط. فعلى سبيل المثال يتوخى الاتفاق الإسرائيلي - الأردني عقد مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط. ويمكن أن يوفر المزيد من تطوير الترتيبات المؤسسية صورا لأفضل ما يمكن أن يحققه شرق الأوسط يسوده السلام. كما لا ينبغي أن تترك المنظورات المدمرة التي تمثلها الاستعدادات العسكرية التنافسية دون التصدي لها.

٢٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، يتمثل الاقتراح الرئيسي بشأن الحد من الأسلحة في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد نشر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تقريرا تناول فيه هذا الاقتراح بالتحليل، وعليه أن يكون مستعدا لإجراء دراسات متابعة حيثما تبرز عوامل جديدة تؤثر في شكل هذه المنطقة واحتمال قيامها. وعلى الصعيد شبه الإقليمي، يمكن إيلاء المزيد من التركيز لمنطقة الخليج الفارسي حيث بدأ المعهد مؤخرا دراسة التصورات المتعلقة بالتهديد والتدابير الخاصة بالحد من التهديد.

٢٨ - وتتسم دوائر الدعوة للحد من الأسلحة في الشرق الأوسط بالصغر لدرجة تجعلها في معظم الحالات أضعف من أن تشكل أهمية سياسية فعلية. وسيحسن المجتمع الدولي صنعا، وهو يمثل الشركاء الخارجيين في عملية الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي خاصة، لو زاد الاستثمار في تدريب الخبراء الحكوميين والعلماء المستقلين. وبخلاف استثناءات ملحوظة، لم يتم إحراز شيء في الواقع بالرغم من الاهتمام الشديد المعلن بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وبالطبع يمكن إجراء التدريب بسبل ومجموعات مختلفة منها البدء ببناء مراكز للأمن الإقليمي، تكون عملية الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي قد وافقت عليها من حيث المبدأ، لتحقيق الغاية من التدريب والبحث التي لا يثور حولها جدل نسبيا. ويمكن إلى حد كبير ترك التدريب لأنشطة المسار الثاني التي ينفذها المؤسسات والأفراد الذين لا مصلحة ظاهرة لديهم في الأحوال السياسية بالمنطقة.

٢٩ - ولا تتوقف الأولوية التي ينبغي أن يعطيها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح للاستمرار في هذه المسارات من البحث والنشاط، فحسب على التطورات السياسية في المنطقة والاعتبارات ذات الصلة بها، وإنما أيضا على توافر التمويل. وسيتم التماس المزيد من التمويل في المستقبل بالاشتراك مع أطراف أخرى ضمن اتخاذ شامل يجمع معاهد كونسورتيوم البحوث المشاركة في الدراسات الأمنية للشرق الأوسط. وسيناقش أعضاء هذا الاتحاد تقسيما للعمل فيما بينهم. كما سيتم أيضا تشكيل جدول أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ضمن هذا السياق.

٣٠ - وبالإضافة إلى الشرق الأوسط، يشكل مشروع نزع السلاح والتنمية ومنع النزاعات في غرب أفريقيا، في واقع الأمر دراسة أخرى للأمن الإقليمي. وعلى نطاق أصغر يخطط المعهد لدراسة القضايا المتعلقة ببناء الثقة والحد من الأسلحة والتطبيع في شمال شرق آسيا مع التركيز على شبه الجزيرة الكورية.

ويجري تخطيط مشترك لعقد حلقة عمل عن هذه القضايا مع شبكة الدفاع غير الهجومية بجامعة كوبنهاغن.

جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار

٣١ - يسود اعتقاد عام بأن وضع اتفاقية تحظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، سيكون البند القادم للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وقد وافق المؤتمر على الولاية التفاوضية، حيث اتفق على ألا يتفق على مسائل المخزونات من هذه المواد حتى إشعار آخر.

٣٢ - وقد أصبح موضوع التخلص السليم والمأمون من فوائض المواد الانشطارية يكتسي أهمية متزايدة. فكميات فائض المادة الانشطارية المتزايدة المتأتية من القطاع العسكري وتزايد كميات البلوتونيوم في دورات وقود المفاعلات المدنية يجعل من مهمة المحاسبة والمراقبة أمراً بالغ الأهمية. وقد أجريت في سياق العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي دراسة مستفيضة عن كيفية معالجة مخاطر الانتشار هذه. وعموماً تمثل الخيارات المتوفرة للمجتمع الدولي لإدارة فائض المواد الانشطارية أمر له أهمية متزايدة من حيث تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي فضلاً عن تفادي السرقات النووية والإرهاب النووي.

٣٣ - وتمثل المصارحة، كما هو الوضع في الأغلب في حالة الأسلحة التقليدية، أحد الأهداف الرئيسية التي يتعين بلوغها. وقد اتخذت بعض الدول مؤخراً خطوات لجعل مخزوناتهما من المواد الانشطارية أكثر شفافية. ولكي يصبح هذا الأمر فعالاً، فإنه يفترض مسبقاً وجود أنظمة دقيقة للمحاسبة على المواد تشمل معدل وحجم عملية تفكيك الرؤوس الحربية، ويشكل هذا أيضاً أساس الضمانات الدولية للتحقق من مصداقية المعلومات التي تقدمها الحكومات؛ وللردع عن تحويل المواد؛ ولاكتشاف حدوث هذا التحويل في حال وقوعه. ويجب أن يتجه الهدف إلى وضع نظام للضمانات يمتد ليشمل جميع المواد النووية القابلة للاستخدام في مجال الأسلحة في جميع البلدان، ومن بينها الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تدعم هذا النظام ترتيبات للمراقبة المادية.

٣٤ - ويكتسب هذا في عملية نزع السلاح النووي أهمية متزايدة لأنه عند المستويات الدنيا من الأسلحة، تشكل الكميات الكبيرة من المواد المخزونة التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة أساساً للانتشار الواسع النطاق. وفي عالم خال من الأسلحة النووية، لن يكون وجود صفر من الأسلحة النووية صفراً ثابتاً ومؤكداً ما لم توضع المواد الانشطارية تحت رقابة دولية ومرضية. وبغير ذلك، سيظل عدد من الدول يقف على عتبة تصنيع الأسلحة النووية وخاصة إذا ظلت الهياكل الأساسية المكرسة لتصنيع الأسلحة النووية قائمة بدورها. وبينما تمت حتى الآن مناقشة ومتابعة نزع السلاح النووي من حيث الأسلحة ووسائل نقلها، فينبغي متابعته في المستقبل بشكل أنشط من ناحية المواد الانشطارية أيضاً.

٣٥ - من هنا تعد مسألة المخزونات من أوثق المسائل صلة بالموضوع. وجدول الأعمال المشار إليه أعلاه هو جدول أعمال قائم بذاته. لكن ينبغي أن ينظر إليه أيضا بالاقتران مع وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وإن كان من الصعب النظر إليه كجزء لا يتجزأ من ذلك الاقتراح؛ لأن هذا يمكن بسهولة أن يفرض عبئا لا يحتمل على مفاوضات وقف الانتاج. ومن الأفضل أن يجري تناول المسألتين بشكل متواز وبروح من التناظر البناء. وسيشجع إحراز تقدم بشأن واحدة منها على إحراز تقدم في الأخرى ولكن ينبغي ألا ترتعن إحدى العمليتين لحساب الأخرى.

٣٦ - ومن الواضح أن من شأن وجود أنظمة أفضل للمحاسبة والمراقبة؛ واتساع نطاق التغطية بالضمانات الدولية؛ وتخفيف خلط المواد الانشطارية الزائدة؛ ووجود نظام دولي لتخزين ومراقبة البلوتونيوم وفقا للمنصوص عليه في النظم الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يكبح إمكانية سرقة المواد النووية والنقل غير المشروع لها. وهذه كلها تدابير تحكم الرقابة عند المنع حيث يمكن اتخاذ تدابير بشكل يكفل أقصى فعالية. وبالنسبة لنظام الخزن والمراقبة الدولي للبلوتونيوم، لا يتمثل السؤال المطروح في المستقبل القريب فيما إذا كان يتعين إنشاء أو عدم إنشاء نظام كامل بل يتمثل فيما إذا كان ينبغي إعداد إطار قانوني مع ترك خيار للبلدان لكي تودع المواد الانشطارية عندما ترى أن ذلك مستصوبا مما يكفل بالتالي المضي قدما بطريقة تدريجية وعملية.

٣٧ - ولكل هذه الأسباب مجتمعة، يستحق التصرف بطريقة مأمونة في المواد الانشطارية الزائدة أعلى أولوية على جدول أعمال المعهد في مجال عدم الانتشار. فالمسألة تقع في قلب الشواغل الأمنية النووية، سواء كانت هذه الشواغل تتعلق بعدم الانتشار، أو بأفضل طريقة للتفاوض بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية أو تقليص القوة النووية أو سرقة وتهريب المواد النووية.

٣٨ - وسينشر المعهد تقييما لأعمال ونتيجة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها الذي عقدته في عام ١٩٩٥ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد يعد المعهد أيضا سردا وتقييما في الوقت المناسب لإنجازات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعراق.

٣٩ - وينبغي إجراء المزيد من الدراسات عن نقل الأسلحة والتكنولوجيات المتصلة بالدفاع تتناول، فيما تتناول، تحسين التعرف على التكنولوجيات الناشئة التي قد يتعين مراقبتها وتقييدها والحد منها في غضون ما بين ١٠ و ٢٠ سنة من الآن. وسوف تعقد لهذا الغرض حلقة عمل في البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تضم ممثلي منشآت البحث والتطوير التابعة للمؤسسات الدولية فضلا عن خبراء علميين من مختلف الاتجاهات من الأكاديميات الوطنية للعلوم على أن تنشر نتائج هذه الحلقة وتوزع لإيجاد قاعدة تفاهم أوسع بين الموردين والمتلقين، بشأن قواعد تنظيم المعاملات الدولية فيما يتعلق بالتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

دال - الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة لنزع السلاح

٤٠ - سستيج دورة استثنائية رابعة تعقدها الجمعية العامة وتكرسها لنزع السلاح، ولم يتحدد موعد انعقادها بعد، فرصة فريدة لاستعراض جهود نزع السلاح ومعاودة النظر فيها. والوضع في الوقت الحالي مختلف تماما عما كان عليه في عام ١٩٨٨ عندما عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة، فضلا عن بيئة الحرب الباردة التي كانت سائدة في عام ١٩٧٨ عندما عقدت الدورة الاستثنائية الأولى.

٤١ - ومن الواضح أن أهمية الدورة ونجاحها يعتمدان اعتمادا كبيرا على جودة الأعمال التحضيرية لها. وقد أنشأ المجلس فريقا عاملا معنيا بهذه المسألة: وإذا واصل هذا الفريق أعماله، فسيتم تنسيق مساهمة المعهد مع أنشطة ذلك الفريق. ومن المحتمل أن تقدم هذه المساهمة في شكل قائمة مشروحة تساعد في صياغتها حلقة عمل تعقد لهذا الغرض. ويمكن أن يجتمع المشتركون في الحلقة مرة واحدة أو عدة مرات حسبما كان ذلك ضروريا ومجديا.

٤٢ - وهناك احتمال آخر له أهمية بصرف النظر عن الدورة الاستثنائية، وإن كان من الواضح أن له صلة بأعمالها، ويتمثل في إجراء دراسة نظرية طويلة الأجل عن أهداف نزع السلاح التقليدي. وهل أصبح بالإمكان تحقيق نزع السلاح العام والكامل؟ وهل هذا أمر مرغوب في تحقيقه؟ وماذا يعني؟ فالفكرة تبدو غامضة بما لا يسمح بتقديم أي توجيه في صياغة السياسات المعاصرة.

٤٣ - ويمكن أن يوفر مفهوم الأمن التعاوني نقطة انطلاق أفضل. فمن الناحية العسكرية، يتمثل المنطلقان الأساسيان لهذا المفهوم فيما يلي: (أ) الدفاع عن إقليم الوطن بوصفه الهدف العسكري الوطني الوحيد المشروع؛ (ب) وإخضاع إمكانات القوة المسقط للقيود التي يفرضها توافق الآراء الدولي. ويعد المنطلق الأول ذا أهمية في بناء الثقة والاستقرار العسكري على النطاق الدولي. ويشير الثاني إلى القيود التي يفرضها التوافق الإقليمي فضلا عن التوافق العالمي ويضع النقاش بشأن القوى التقليدية عند مفترق طرق يتلاقى عندها الحد من الأسلحة والنظام السياسي الدولي. ومن الملامح الجديدة التي شهدتها الأمم المتحدة في التسعينات، أن دولا كبيرة وصغيرة قد توجهت إلى المنظمة الدولية طلبا للإذن والشرعية للقيام بتدخلات عسكرية في مكان آخر من الكرة الأرضية.

٤٤ - ويتعين على مشروع من هذا النوع، مكرس لنزع السلاح الكلي للقوات ذات الأغراض العامة، أن يولي اهتماما كبيرا للاختلافات الإقليمية ومحددات للقوة الإقليمية. ويتوقف الجزء الأكبر من القوات التقليدية في العالم على الاعتبارات الإقليمية. وفي الوقت ذاته، لا يوجد سوى قلة من المنظمات الإقليمية المتطورة بدرجة تتيح لها تنفيذ عمليات أمن جماعي: ويترك هذا الأمر في الأغلب للأمم المتحدة. وفي إطار مفهوم الأمن التعاوني، الذي يوجه محور تركيزه الرئيسي إلى منع المنازعات، تعد إجراءات الأمن الجماعي بمثابة خيارات لاحقة قد يتم اللجوء إليها إذا ما فشلت الجهود الأولية لمنع المنازعات.

٤٥ - وقد لوحظ في اجتماع عقده المجلس منذ عدة سنوات، إنه يتعين أن يتضمن برنامج بحوث المعهد مشروعا نظريا بالإضافة إلى الدراسات العديدة ذات الطابع التطبيقي فيما يتصل بالمشكلات المعاصرة. وفي الميدان النووي، تدور مناقشات بشأن نهج نزع السلاح والأهداف الطويلة الأجل. وبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يجري التفاوض بشأن معاهدات تهدف إلى القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. لكن في الميدان التقليدي، لا يكاد يوجد شيء من هذا القبيل. ويربط المشروع المقترح هنا نزع السلاح الكلي للقوات ذات الأغراض العامة بالاعتبارات المتعلقة بفلسفات الأمن والنظام السياسي العالمي في محاولة لتحديد أهداف طموحة تكون في الوقت نفسه عملية وقوية بقدر يكفي لتوجيه السياسات المعاصرة. ولكي يتمكن هذا المشروع من تحقيق نتائج قيمة، يجب أن يتاح له إطار زمني عريض إلى حد ما. فإذا تقرر عقد دورة استثنائية في عام ١٩٩٨ أو عام ١٩٩٩، فستكون هذه هي المناسبة الطبيعية التي يتطلع إليها معهد يعمل تحت إشراف الأمم المتحدة.

هـ - التعاون مع معاهد البحوث وفيما بينها

٤٦ - سيتواصل الاضطلاع بأربعة أنشطة تدرج في إطار هذا البند:

(أ) حفظ وتطوير قاعدة المعلومات والبيانات الوثائقية المحوسبة المتوفرة للمعهد بشأن الجهات العاملة في مجال الأمن ونزع السلاح وطبيعة أنشطتها. وقاعدة البيانات هذه التي تضم ما يزيد على ٢٠٠ مرجع أصبحت مرتبطة بشبكة "انترنت" ليتسنى للمستعملين الخارجيين الاستفادة منها. وأنشئت قاعدة بيانات أخرى تضم معلومات بشأن الأكاديميات المتخصصة في حفظ السلام فضلا عن المواد المتصلة بتدريب الأفراد التابعين للأمم المتحدة أو بأي قوات نظامية مشاركة في عمليات حفظ السلام؛

(ب) نشر الرسالة الاخبارية ربع السنوية للمعهد؛

(ج) عقد حلقات عمل إقليمية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تدارس المسائل الأمنية الخاصة بمناطق بعينها ووسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتعزيز التعاون مع معاهد البحوث وفيما بين هذه المعاهد في المجالات المعنية؛

(د) متابعة المؤتمر المعني "بالمعاهد وحوار الأمن" الذي عقدته في زيورخ السلطات السويسرية عام ١٩٩٤، وشارك المعهد في رعايته إلى جانب معاهد بحوث أوروبية أخرى. وقد نظر هذا المؤتمر في احتياجات تحسين الاتصال والوصول إلى البيانات والسبل الجديدة لتلبية هذه الاحتياجات، ولا سيما الحاجة إلى ربط معاهد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق بمصارف البيانات وشبكات المعلومات الآخذة في التطور. وسوف يعقد المعهد اجتماع متابعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في جنيف.

واو - برنامج الزمالات

٤٧ - لدى المعهد برنامج زمالات للباحثين من أجل دارسين من البلدان النامية. ويقضي الدارسون في هذه الزمالات فترة تتراوح من ٣ إلى ٦ أشهر وبعدها مشاركون في المشاريع البحثية الجارية. ويمثل هؤلاء دعماً كبيراً لقاعدة البحث الموجودة في جنيف. ويساعد البرنامج بذلك على تأمين مشاركة الباحثين "على أساس سياسي وجغرافي منصف" (الفقرة ٣ من المادة الثانية من النظام الأساسي للمعهد).

ثالثا - التمويل

٤٨ - كان عام ١٩٩٥ عام نشاط كبير بالنسبة للمعهد ويرجع ذلك أساساً لمشروع نزع السلاح وفض المنازعات كما حصل المعهد على تمويل جيد نسبياً. ولكن مع نهاية الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦، واجه المعهد حالة اقتصادية صعبة بسبب الانخفاض في قيمة دولار الولايات المتحدة. ويأتي إيراد المعهد كله تقريباً بالدولارات، التي انخفضت قيمتها نحو ٢٥ في المائة في مواجهة الفرنك السويسري. ولحسن الحظ، تم تكوين احتياطي نقدي تشغيلي كبير نسبياً بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤٩ - وبالنسبة لعام ١٩٩٦، بلغت التبرعات ١,٠٢ من ملايين الدولارات حتى الآن (الجدول ١). ورغم أن هذا المبلغ يجاوز المبلغ المناظر في عام ١٩٩٥ فقد كان رصيد أول المدة لعام ١٩٩٦ أضعف من رصيد عام ١٩٩٥. ولذلك فمن المرجح أن تكون الأموال المتاحة لهذه السنة أقل مما كانت عليه في السنة الماضية. وقد أفادت البلدان المتبرعة الرئيسية بأنها تعتزم دعم المعهد بنفس المستوى في عام ١٩٩٧.

٥٠ - وفي هذا العقد، بقيت الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية عند مستوى ٢٢٠ ٠٠٠ دولار في السنة. ولم يعدل هذا المبلغ على الإطلاق لمراعاة التضخم. واعتباراً من هذه السنة، خفضت الإعانة المالية إلى مبلغ ١٩٨ ٠٠٠ دولار. وفي ظل الظروف القائمة، من المستبعد أن تزيد هذه الإعانة في المستقبل القريب. ويعني هذا أنه عند طلب دعم اقتصادي، لن يتسنى للمعهد أن يقدم مساهمات مكافئة بأي حجم معقول. ورغم أن حسابات الحد من الأسلحة ونزع السلاح قد تقلصت منذ نهاية الحرب الباردة، فقد تلقى المعهد مزيداً من الأموال من مصادر تمويل مشاريع نزع السلاح والتنمية.

٥١ - وتبين الجداول ١ إلى ٣ المركز المالي للمعهد على النحو التالي:

(أ) الجدول ١: التبرعات في عام ١٩٩٦ ومجموع إيرادات الصندوق الاستئماني المقدرة لعام ١٩٩٦؛

(ب) الجدول ٢: تقديرات الإيرادات والنفقات للفترة ١٩٩٥/١٩٩٦؛

(ج) الجدول ٣: الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ١٩٩٦.

الجدول ١ - التبرعات في عام ١٩٩٦ ومجموع إيرادات الصندوق
الاستثنائي المقدرة لعام ١٩٩٦

المبلغ
(بدولارات الولايات المتحدة)

المتبرعون

ألف - التبرعات المعلنة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦

٧ ٥٠٠	استراليا
٥ ٠٠٠	المانيا
٢٠ ٠٠٠	البرازيل
١٥ ٠٠٠	جمهورية كوريا
٢٥ ٠٠٠	جمهورية كوريا
٣ ٠٠٠	سري لانكا
٥ ٠٠٠	السويد
٥٩ ٣٠٠	سويسرا
١٦ ٩٠٠	سويسرا
٥٠ ٨٠٠	سويسرا
٢٥ ٩٠٠	سويسرا
٢٧٩ ٧٠٠	فرنسا
٢٢ ٨٠٠	فنلندا
١٢ ٣٠٠	فنلندا
٧ ٦٠٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٠٠ ٠٠٠	النرويج
١٥٢ ٦٧٢	النرويج
١٦٣ ١٦٤	هولندا
١٠ ٠٠٠	مجلس أوروبا
٢٣ ٠٠٠	مؤسسة مكارثر
٧ ٠٠٠	منظمة حلف شمال الأطلسي

المبلغ
(بدولارات الولايات المتحدة)

٨ ٤٠٠

١ ٠٢٠ ٠٣٦

منظمة لحلف شمال الأطلسي

المجموع الفرعي ألف

باء - مجموع إيرادات الصندوق الاستئماني

مجموع الاحتياطيات ورصيد الصندوق في ٩٥/١٢/٣١
(ميزان المراجعة النهائي)

٩٩ ٩٠٠

٢٠ ٠٠٠

الإيرادات المقدرة المتأتية من الفوائد

١١ ٥٠٠

الإيرادات المقدرة المتأتية من مصادر متنوعة

١٣١ ٤٠٠

المجموع الفرعي باء

١ ١٥١ ٤٣٦

مجموع الإيرادات المقدرة للصندوق الاستئماني في ١٩٩٦

الجدول ٢ - تقديرات الإيرادات والنفقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٥	التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦	التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٦	الزيادة/ (النقصان)
ألف - الأموال المتاحة في بداية السنة	٥٨٤,١	٢٤٦,٦	٩٩,٩	(١٤٦,٧)
باء - الإيرادات المقدرة				
التبرعات	٨٨٦,٥	٦٧١,٥	١٠٢٠,٠	٣٤٨,٥
إيرادات الفائدة المقدرة	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٠,٠	(٥,٠)
الإيرادات المتنوعة المقدرة	١٥,٠	١٥,٠	١١,٥	(٣,٥)
الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	١٩٨,٠	(٢٢,٠)
مجموع الإيرادات	١ ١٤٦,٥	٩٣١,٥	١ ٢٤٩,٥	٣١٨,٠
جيم - مجموع الأموال المقدرة المتاحة (ألف + باء)	١ ٧٣٠,٦	١ ١٧٨,١	١ ٣٤٩,٤	١٧١,٣
دال - النفقات المقدرة	١ ٤٨٤,٠	١ ٠٤٩,٧	١ ١٧٤,٨	١٢٥,١
هاء - رصيد الصندوق في نهاية السنة (جيم - دال)	٢٤٦,٦	١٢٨,٤	١٧٤,٦	٤٦,٢

الجدول ٣ - الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ١٩٩٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات من الموارد	التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦	التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٦	الزيادة/ (النقصان)
ألف - التكاليف المباشرة للبرامج والتكاليف الإدارية			
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	-	٢,٠	٢,٠
أتعاب الخبراء الاستشاريين وسفرهم	-	١٧٣,٨	١٧٣,٨
أفرقة الخبراء المخصصة	-	٦٩,٠	٦٩,٠
المرتبات وتكاليف الموظفين ذات الصلة	٧٥٣,٣	٤٦٤,٩	(٢٨٨,٤)
عقود الخدمة الشخصية	١٣١,٩	٣٥١,٧	٢١٩,٨
برنامج الزمالات (مرتبات)	٨٤,٨	١٠,٦	(٧٤,٢)
سفر الموظفين في مهام رسمية	١٦,٦	٢٤,٠	٧,٤
سفر أصحاب الزمالات	١٠,٤	٢,٠	(٨,٤)
الطباعة والتجليد الخارجيان	-	٤,٤	٤,٤
استئجار غرفة الاجتماعات	-	٥,٥	٥,٥
استئجار الأثاث والمعدات	-	٤,٥	٤,٥
الضيافة	٣,٢	٣,٢	-
صيانة معدات التشغيل الآلي للمكاتب	٦,٠	٧,٠	١,٠
الاشتراكات وأوامر الدفع الدائمة	٢,٠	١,٢	٠,٨
اللوازم والمواد	٢,٠	٤,٥	٢,٥
اقتناء معدات المكاتب	-	-	-
المجموع	١ ٠١٠,٢	١ ١٢٨,٣	١١٨,١

الاحتياجات من الموارد	التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦	التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٦	الزيادة/ (النقصان)
باء - تكاليف الدعم البرنامجي			
(٥ في المائة من مجموع ألف مطروحاً منه الإعانة المقدمة من الأمم المتحدة)	٣٩,٥	٤٦,٥	٧,٠
مجموع النفقات المقدرة (ألف + باء)	١ ٠٤٩,٧	١ ١٧٤,٨	١٢٥,١
جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي			
(١٥ في المائة من مجموع ألف + باء مطروحاً منه الإعانة المقدمة من الأمم المتحدة)	١٢٤,٥	١٤٦,٥	٢٢,
المجموع الكلي ألف + باء + جيم	١ ١٧٤,٢	١ ٣٢١,٣	١٤٧,١

— — — — —